تحول مفهوم الأمن بعد الحرب الباردة

The transformation of security concept post-cold war

ط. د مصطفى كمال فودي
طالب دكتوراه في العلوم السياسية
جامعة سوسة تونس
mustaphakamelfoudi@gmail.com

ط. د يحي مجيدي*
طالب دكتوراه في العلوم السياسية
جامعة تونس المنار تونس
Yahia108@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2018/05/14 **تاريخ القبول للنشر: 2018/09/27**

الملخص:

عرف التنظير في العلاقات الدولية اتجاهات عدة مما أدى إلى تحول مفهوم الأمن من حيث الأطر والأنساق لكي يكون أكثر تكيف مع تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة التي أفرزت بدورها عن فواعل جديدة في السياسة الدولية.

دخلت الدراسات الأمنية لحقل العلاقات الدولية حيث أصبحت محل اهتمام الباحثين والمفكرين بغرض تفسير التحول الابستمولوجي الذي طرأ على حقل العلاقات الدولية.

الكلمات المفتاحية: الأمن – الحرب الباردة- العلاقات الدولية- النظريات.

Abstract:

The theorization in IR witnessed a number of trends that took an important path to change the security's notion to be more compatible with the international order transformation on the post-cold war which in turn provided new actors and factors in the field of international politics.

Research studies on security reached a new frame-work which became a particular concern to the researches for the sake of clarity and explanation of the epistemological transformation that had taken place in the IR

Key words: *Security - Cold War - International Relations - Theories.*

* المؤلف المراسل

مقدّمة:

أدت النهاية السلمية للحرب الباردة إلى تحول في المنظومة المفاهيمية التي وجّهت ولفترة طويلة مسار العلاقات الدولية وميزت مختلف مجالات الدراسة فيها من هذه المفاهيم القوة والسيادة ،الخطر والأمن، وغيرها من المصطلحات التي استجدت في إطار محاولات عدة لصياغة أو وضع أسس نظرية وعلمية جديدة قادرة على فهم وتفسير ثم تبرير كل تلك التحولات، سيما المتعلقة بمفهوم الأمن ، ولقد اتخذت الدراسات الأمنية جزءا كبيرا من البحوث العلمية التي اختلفت في تحليلها وتفسيراتها وفقا لآراء ونظرة المفكرين والباحثين عبر الزمان والمكان.

تعددت الأفكار والنظريات في تناول مفهوم الأمن ،بدءا بالجانب الفلسفي من التفكير مع التصور المثالي مرورا بالطرح العقلاني للمدرسة الواقعية وروادها ووصولا إلى الاتجاهات الجديدة التي ميزت فترة ما بعد الحرب الباردة، وذلك من خلال حركية التفاعل النظري بين العديد من المدارس وفي كل المجالات.

ومما سبق نطرح الإشكالية التالية: **إلى أي مدى ساهمت نهاية الحرب الباردة في تحول مفهوم الأمن؟**

المحور الأول: التصور العقلاني للأمن

أولا: التصور الليبرالي للأمن

انطلقت الليبرالية من فكر سياسي كلاسيكي وبمجموعة من الأهداف العملية والمثاليات أساسها أن الفرد هو وحدة التحليل الأهم والمطلوب توفير الحقوق له، وأن دور الدولة هو دور جزئي في المجتمع الليبرالي، تضمنت اللبرالية اتجاهات فكرية أهمها اللبرالية البنيوية واللبرالية المؤسساتية[1].

1- اللبرالية البنيوية

استندت إلى فكرة السلام الديمقراطي التي ظهرت في ثمانينات القرن العشرين موضحة إن انتشار الديمقراطية من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الأمن الدولي، وهي مصدر أساس للسلام. وتعود فكرة السلام الديمقراطي إلى الأبحاث التي قام بها كل من"سمول مالفين" (Melvin Small) و"دافيد سينغر" (David Singer) وكانت في مقال نشر لهما سنة 1976 في صحيفة القدس للعلاقات الدولية، بعد أن قاما بتوسيع فكرة" ايمانويل كانط"(Emmanuel Kant) لعام 1796في مقاله "السلام الدائم" والذي اعتبر فيه أن الحكومات الجمهورية تجنح للسلم عكس الحكومات التي يحكمها متسلطون يسعون لتحقيق رغباتهم، كما دعم

الفكرة فيما بعد "مايكل دويل" (Doyle Michael) و"بروس روست" (Russet Bruce).فقد أشار"دويل" إلى أن التمثيل الديمقراطي والالتزام الأيديولوجي بحقوق الإنسان والترابط العابر للحدود الوطنية هي العناصر الأساسية المفسرة لاتجاه (الميل للسلام) الذي يميز الدول الديمقراطية، وأن اهتزاز الأمن مرتبط بغياب الصفات والقيم الديمقراطية التي من دونها يحل منطق القوة محل منطق التوفيق.[2]

كما يؤكد اللبراليون أن الحروب بين الديمقراطيات نادرة أو لا وجود لها، وأنه من الأكثر احتمال أن تسوي الديمقراطيات خلافاتها المتعلقة بتعارض المصالح فيما بينها دون استخدام القوة العسكرية أو التهديد باستخدامها، ولأن المعايير والقيود المؤسسية المشتركة تعني عدم لجوئها إلى تصعيد النزاعات إلى حد التهديد باستخدام القوة ضد بعضها البعض، وتلجأ إلى الوساطة والمفاوضات لحل خلافاتها أو إلى أي شكل من أشكال الدبلوماسية السلمية. ويرى "روست" أن القيم الديمقراطية ليست العامل الوحيد الذي يجنب الدول الحرب بل إنّ القوة والاعتبارات الإستراتيجية تؤثر كذلك في حسابات جميع الدول بما في ذلك الديمقراطيات. وأحيانا يكون لهذه الاعتبارات القول الفصل رغم ما للقيم الديمقراطية المشتركة من دور في كبح المعضلة الأمنية وتحقيق المزيد من الأمن وإيجاد عالم أكثر سلام.

2-اللبرالية المؤسساتية:

ترتكز هذه النظرية على أن التعاون بين الدول يعطي فرص هامة وللمؤسسات الدولية النصيب لضمان الالتزام عن طريق توفير الربح، فالمؤسسات تقوم بتقليص الجهد وتسهيل الصفقات من خلال المكاسب التي تجنيها، هذا ما يجعل الدول تبحث عن التعاون بشكل أوسع ما يؤدي إلى تحقيق الأمن.

تعد المدرسة الليبرلية من بين المدارس الكلاسيكية التي تهتم بدراسة وتحليل الظواهر الدولية ليس كما هي موجودة في الواقع الدولي المعيش، وإنما كما يجب أن تكون، انطلاقا من تفسيرها للنظام الدولي المرغوب وليس النظام الدولي القائم.

تتصور المدرسة الليبرلية نظاما دوليا مقننا ومنظما مبينا على أسس وقواعد القانون الدولي تسوده العدالة والمساواة، السلم والأمن[3].

مما يعني ذلك أن المدرسة الليرالية لا تريد المحافظة على الوضع القائم كما تريده النظريات التبريرية، وعلى رأسها المدرسة الواقعية الكلاسيكية، وإنما تريد تغييره بشكل يساعد على خدمة البشرية قاطبة. فالأساس

الذي ترتكز عليه المدرسة الليبرالية يتمحور في: "كيف يتصرف السياسيون فعلا". فالليبراليون يخالفون بذلك الواقعيين الكلاسيكيين، ويرفضون بعض المبادئ والمفاهيم التي يعتمد عليها الواقعيون في تفسيرهم للظواهر الدولية كمبدأ توازن القوى، المعاهدات السرية للحلفاء والتقسيم المجحف للعالم خلال الحرب العالمية الأولى، وكل ما يتعلق باستعمال القوة في العلاقات الدولية سواء كان ذلك بطريقة علنية أو بطريقة ضمنية، معتمدين في ذلك على مسلمة انسجام المصالح، ويقصد بها وجود تناغم أو تطابق طبيعي بين المصلحة العليا للفرد والمصلحة العليا للمجتمع. فعندما يعمل الفرد لمصلحته الذاتية أو الخاصة، فإنه يعمل لمصلحة المجتمع ككل. ولما يدعم مصلحة المجتمع، فإنه بالضرورة يدعم مصلحته.

فقدت النظريات الليبرالية مصداقيتها على ضوء اندلاع الحربين العالميتين وفشل الأمن الجماعي في فترات ما بين الحروب. فساد الطابع الواقعي معظم الكتابات عن السياسة الدولية في الولايات المتحدة في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية. ومع ذلك فبازدياد الاعتماد الاقتصادي المتبادل، شهدت أواخر الستينيات والسبعينيات من هذا القرن عودة الاهتمام بالنظريات الليبرالية. وهناك ثلاثة خيوط من التفكير الليبرالي الجديد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وينقسم الخيط السياسي إلى جزءين: أحدهما يرتبط بالمؤسسات، والآخر بالديمقراطية.

ويركز المحور الاقتصادي أساسا على التجارة. ويؤكد أصحاب الاتجاه الليبرالي الجديد على أهمية التجارة ليس لأنها تحول دون وقوع الحروب بين الدول، ولكن لأنها قد تقود الدول إلى تحديد مصالحها على نحو يجعل الحرب أقل أهمية من وجهة نظر تلك الدول. فالتجارة تتيح للدول الفرصة لكي تغير وضعها من خلال النمو الاقتصادي وليس من خلال الغزو العسكري. ويشير ريتشارد روزيكرانس إلى نموذج اليابان. ففي الثلاثينيات أحست اليابان أن السبيل الوحيد لغزو الأسواق هو خلق «مجال تعاون لتحقيق الرخاء في منطقة شرق آسيوية عظمى»، وهو أمر يقتضي بالتالي أن تسيطر على جيرانها وتطالبهم بتبادل التجارة. وبالفعل في عام 1939 أوضح يوجين ستالي أن تصرف اليابان في الثلاثينات جزئياً يرجع إلى نظام الحماية الاقتصادية الذي كان سائد في ذلك الوقت.

ثانيا: التصور الواقعي للأمن

لا بد من الإشارة في البداية إلى أنه لا توجد نسخة نظرية واحدة من الواقعية حتى نتحدث هكذا بعمومية عن افتراضاتها الأساسية. فـ"مايكل دويل"

مثلا، يتحدث عن أربعة اتجاهات للواقعية تتعلق بالرواد الأوائل: الواقعية "المركبة" Complex لـ"ثيوسيديدس"، والواقعية "الأصولية" أو "الأساسية" Fundamentalist لـ"مكيافللي"، والواقعية "البنيوية" أو "الهيكلية" Structuralist لـ"هوبز"، والواقعية "الدستورية" Constitutionalist لـ"روسو". وتيموثي دن أشار إلى أن هناك تمييزا شائعا يصنف الواقعية إلى: الواقعية "الكلاسيكية" (حتى القرن العشرين)، والواقعية الحديثة (1939-1979)، والواقعية البنيوية (1979 فصاعدا)[4].

يجادل "جاك سنايدر" أنه بعد نهاية الحرب الباردة ظهرت شعارات وأطروحات يدعي كل منها تمثيل الواقعية، فـ "هناك الآن في حقل العلاقات الدولية نظريتان على الأقل تصف كل منهما نفسها بأنها واقعية بنيوية، وهناك نحو ثلاثة أنواع من الواقعية الهجومية، وعدة أشكال من الواقعية الدفاعية، بالإضافة إلى نظريات واقعية كلاسيكية - حديثة، ومشروطة، وخاصة، ومعممة".

في الحقيقة هناك تنوع في الاتجاهات النظرية للواقعية، والواقعيون طوّروا تفسيرات للسياسة الدولية تصل حدا كبيرا من الاختلاف في بعض الأحيان، ومع ذلك يمكن تحديد العناصر الجوهرية و الافتراضات الأساسية التي تلتقي حولها معظم التوجهات النظرية التي تنسب للواقعية.

بنجامين فرانكل (Frankel Benjamin) على سبيل المثال، يحدد اهتمامات النظريات المنتمية إلى التيار الواقعي في نقاط مشتركة تلتقي كلها حول فكرة الصراع الدائم و النزاع حول القوة والأمن. وراندل شويللر(Schweller Randall) حاول من جهته الجمع بين طروحات وافتراضات الواقعيين (الكلاسيكيين والجدد منهم) مقدما إياها على النحو التالي:

لا يواجه الأفراد بعضهم البعض بصورة فردية، وإنما كأعضاء في جماعات سياسية تتولى تنظيم ولائهم، فالدولة هنا هي الإطار العام والوحيد الذي يتفاعل فيه/ ومن خلاله الأفراد والجماعات، وهذا الافتراض هو عام بالنسبة للواقعيين، فكلهم يسلمون بمحورية وأهمية الدولة بالنسبة للوجود الإنساني وضمان حريته وبقائه، وعلى المستوى الدولي تعتبر الدولة الفاعل الأساسي والممثل الوحيد للشعوب والمجتمعات.

الفوضى هي المبدأ الناظم للعلاقات الدولية. ورغم أن فكرة الفوضى كتجسيد لحالة الطبيعة يمكن العودة بها إلى توماس هوبز، إلا أن اعتمادها كمنطلق في

التنظير للعلاقات الدولية هو حديث جدا، ويرتبط أساسا بأعمال الواقعيين الجدد وفي مقدمتهم كينيث والتز. وأصبح من المسلم به على نطاق واسع عند الواقعيين بل حتى عند بعض الليبراليين (الجدد) أن النظام الدولي هو فوضوي بطبيعته ويمارس تأثيرا كبيرا على سلوك الدول.

إن القوة هي العامل الرئيسي في العلاقات الدولية، وهي الوسيلة الرئيسية لتحقيق أهداف الدول، وبغض النظر عن الجدل الواقعي حول اعتبار القوة كهدف (عند الكلاسيكيين) أو اعتبارها كوسيلة لتحقيق الأمن (عند الجدد)، فإن القوة تعتبر الموضوع الجوهري في الرؤية والتحليل الواقعيين للسياسة الدولية.

إن طبيعة العلاقات الدولية هي أساسا علاقات صراعية، وبدون الصراع يفقد العالم مبررات وجوده. ورغم اتفاق الواقعيين حول هذه النقطة إلا أنهم يختلفون حول تحديد الأسباب المفضية إليه.

لا يمكن للبشر تقليل حدة الصراعات الدولية عن طريق العقل والمنطق، فهم هنا يخالفون ما ذهب إليه الليبراليون، لكنهم في المقابل يختلفون فيما بينهم كذلك حول طرق ووسائل الحد من هذه الصراعات، حتى وإن كانوا في أغلبهم يحبذون فكرة توازن القوى.

ليس للقوة وظائف أخلاقية فحسب الواقعيين تعتبر الأخلاق منتجا من منتجات القوة وليس العكس، وبالتالي وجب الفصل بين الأخلاق والسياسة عند تحليل سلوكات الدول.

إن حاجات الدول وضرورياتها تتغلب على أخلاقياتها عند حدوث تضارب بينهما، فالدول –على عكس الأفراد – لا تضحي بمصالحها من أجل مبادئ تؤمن بها[5].

قدم كل من مارتن غريفيثس وتيري أوكلاهان خمس افتراضات أساسية تقوم عليها الواقعية البنيوية ورد البعض منها فيما سبق، لكننا نذكر واحدة منها تنال قبولا عاما لدى أغلب الواقعيين، وهي: لا يمكن الوثوق أبدا بمواقف الدول من بعضها البعض، إذ أن حليف اليوم قد يصبح عدو الغد[6].

يدرس الواقعيون القواعد الانطولوجية مما هو كائن ويجعل الواقعيون التاريخ هو مخبر التجارب السياسية. عكس الليبراليين الذين يعتمدون على الفلسفة المثالية. ويعتقد الواقعيون وجود تناغم مصالح

بين الدول هو سبب رئيسي مؤدي إلى الحروب بين الدول.

أعطى الفكر المنظوري الرابع انتشار واسع للفكر الواقعي على العلاقات الدولية، ولم يكن هناك أي مؤشر يدل على تراجعه أو زواله فكانت هذه الاختلافات الجوهرية بين التيارين بمثابة أسباب حقيقية مهدت السبيل لبروز الواقعية السياسية الكلاسيكية Classical Political Realism بزعامة هانس مورغاثو Hans Morgenthau بعد الحرب العالمية الثانية. وهي المدرسة التي أصبحت-فيما بعد- المادة الدسمة والخام لنيو واقعية Neo-Realism بزعامة كينيث والتز Kenneth Waltz فالنيو واقعية هي امتداد للواقعية الكلاسيكية وإن كان الكثير من المحللين يصفون الفكر الواقعي الجديد بالفكر الأخلاقي يقوم على المبادئ الأخلاقية أكثر من فكر واقعي يقوم على مقومات القوة وتوازن القوى، وكل ما يتصل باستعمال القوة في العلاقات الدولية، خاصة وأن ظهور الفكر الواقعي الجديد تزامن مع وصول "جيمي كارتر" إلى سدة الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية ومن خلاله عودة المبادئ الأخلاقية. ورغم ذلك يصنف الفكر الواقعي الجديد ضمن الاتجاه الواقعي للعلاقات الدولية لأن الاختلافات الموجودة بين المدرستين على مستوى المفاهيم(القوة، المصلحة الوطنية وتوازن القوى)، أو على مستوى وحدة التحليل(الدولة)، وإنما على مستوى الطرح(طريقة التحليل)[7].

"الواقعية الهجومية"Offensive realism نظرية واقعية في طبيعتها، وتندرج بالتالي ضمن تقاليد المفكرين الواقعيين من أمثال "إه كار" E.H. Carr و"هانز مورجنثاو" Hans Morgenthau و"كينيث ولتز" Kenneth Waltz. تتميز هذه النظرية بأن عناصرها قليلة ويمكن تكثيفها في عدد صغير من الفرضيات البسيطة. فالقوى العظمى تسعى إلى تعظيم نصيبها من القوة العالمية، والنظم متعددة الأقطاب التي تضم دولة أقوى من الدول الأخرى، أي دولة مهيمنة كامنة potential hegemon، تكون أكثر عرضة للحرب من النظم الأخرى.

إلا أن فشل الواقعية بالتنؤ بنهاية الحرب الباردة وعدم مقدرتها في تفسير النزاعات الداخلية جعل المفكرين يعيدون النظر في فرضيات جديدة تواكب التحول الحاصل ما أدى ببروز الاتجاه الفلسفي المابعد وضعي.

المحور الثاني: التصور المابعد الوضعي لمفهوم الأمن.

أولا: النظرية البنائية

ظهر هذا المنظور أو النظرية مع كتابات "ألكسندر وندت Alexander WENDT" و"نيكولاس أونوف Nicolas ONUF"، في نهاية الثمانينات وبداية تسعينات القرن العشرين. لقد أشار "ألكسندر وندت" سنة 1992 بأن الأمن ليس مسألة حتمية بل مسألة إدراك، وأن صناع القرار هم الذين يصنعون هذا الإدراك، ويجعلون جوانب مادية حقيقية حيث تصبح الحروب والنزاعات ضرورة في العلاقات الدولية، وبالتالي فإن المأزق الأمني ليس ظاهرة حتمية بل هو تمثيل وتصور عقلي، وبالتالي يمكن إعادة بنائه لصالح الأمن والسلم عوض المصلحة الضيقة والحرب والنزاعات[8].

نشأة النظرية البنائية:

ظهرت النظرية البنائية في العلاقات الدولية في نهاية الثمانينات كانتقاد للاتجاهات التي كانت سائدة في العلاقات الدولية، كان Nicholas Onuf أول من استعمل المصطلح في كتابه world of making– our- حيث ركز على انتقاد أعمال الواقعية البنيوية. وأيضا مع المقال الموجع لـ Alexandre Wendt الملقب بأبي البنائية، الصادر سنة 1992 والمعنون بـ The Social Anarchy Is What States Make of It : Construction of Power Politics وغير أنه على الرغم من حداثة هذا الاتجاه النظري إلا أن جذوره التاريخية عميقة وممتدة إلى قول الإيطالي جيميا تيستا بأن العالم الطبيعي من صنع الله بينما العالم التاريخي من صنع الإنسان وهذا دليل على إبراز قيمة الأفكار في بناء الظاهرة الاجتماعية التي تستدعي الرؤية لها مناهج غير تلك التي تستخدمها العلوم الطبيعية والمستمدة أساسا من الفلسفة الوضعية وقد تزامن ظهورها مع نهاية الحرب الباردة، التي شكلت عقبة فشل أمام العديد من النظريات وخاصة النظرية الواقعية باتجاهيها، في التنبؤ بنهاية هذه الحرب بطريقة سلمية، كما ساهمت هذه الحرب في إضفاء الشرعية على النظريات البنائية لأن الواقعية والليبرالية أخفقتا في استباق هذا الحدث كما أنهما وجدتا صعوبة كبيرة في تفسيره، بينما تمتلك البنائية تفسيرا له، خصوصا ما يتعلق بالثورة التي أحدثها ميخائيل غورباتشوف في السياسة الخارجية السوفييتية باعتناقه أفكارا جديدة "كالأمن المشترك"، زيادة على ذلك، وبالنظر إلى التحدي الذي تتعرض له الضوابط التقليدية بمجرد تحلل الحدود، وبروز القضايا المرتبطة بالهوية.

النظرية البنائية والأمن:

تلخص أطروحات المنظور البنائي حول الأمن في النقاط التالية:

البنائية لا تقبل بمسلمة فوضوية النظام الدولي بل تُمشكلها، فهي غير معطاة بل تحاول مناقشتها لأن الدول هي التي تحدد البنية بالرجوع إلى القيم والسلوك. فالفوضى الدولية والبحث في القوة هي من تكوين صناع القرار وليست حقائق موضوعية فهي تكوين وبناء ذاتي، وتؤكد البنائية على قضية توظيف الأمن والفوضوية لخدمة مصالح أخرى[9]. وبما أن الهويات متعددة المصادر من حيث التشكل وليست ذاتية وبما أنها أساس المصلحة القومية فإنه رغم إشارة هذه الأخيرة إلى مستلزمات الأمن فإنه لا يمكن أن تحدد من خلال مقاربة أنانية، حيث أن الفوضى الدولية التي تعيش وتتحرك فيها الدول والتي تصقل هوياتها، وبالتالي مصالحها ليست إلا ما تصنعه الدول، وليست حتما مرادفا لحالة الحرب كما يقول الواقعيون. وعليه، فإن واندت يفرق بين ثلاث أنواع من الفوضى، فلما تنظر الدول إلى بعضها البعض كأعداء فإن البنية الدولية مشكلة لفوضى هوبزية، ولما تنظر إلى بعضها البعض كمتنافسة فإن البنية الدولية مشكلة لفوضى لوكية، وعندما تنظر إلى بعضها البعض كأصدقاء فإنها مشكلة لفوضى كانطية، ويرى "واندت" أن هذه الثقافة الهوبزية المحددة للمصلحة القومية بشكل حصري وإقصائي، وبالتالي أناني وفق علاقات القوى لم تعد موجودة في عالم اليوم باستثناء بعض الحالات الشاذة أو الظرفية، وعليه العالم تطور نحو ثقافة لوكية بل وحتى كانطية كما هو الشأن في أوربا الغربية، فهذه الثقافة الأخيرة تحدد سلوك دول المجموعة الأورو-أطلسية حيث لما تتحرك دولة من هذه المجموعة لا تشبع مصلحتها الوطنية فقط بل حتى مصلحة الدول الصديقة والحليفة[10]. ومنه يمكن القول أن البنائيين لديهم تفاؤل فيما يخص مشكلة وطبيعة النظام الدولي باقتناعهم أنه ليس هناك صراع أو تنافس أبدي بين القوى العظمى من أجل (Gorbatchev) القوة ويضربون مثالا بالرئيس السوفياتي السابق غورباتشوف الذي اعتمد على فكرة الأمن الجماعي وبذلك تتبنى البنائية نظرة تعاونية غير صراعية للسياسة الدولية في حالة تتميز بالفوضى. هذه الأخيرة التي هي مزيج فالتهديد أو العدو لا يعرف بمدى ارتباطه بالقوة العسكرية بقدر ما يرتبط أساسا بالأفكار المسبقة عنه وبالفهم الجماعي لقوته، وكدليل على ذلك يضرب لنا البنائيون مثالا شهيرا عن أن المسدس عندما يحمله صديق، ليس له نفس المعنى لو حمله عدو. بالرغم من أن التهديد الذي يشكله المسدس واحد في كلتي

الحالتين، أي أن الأمن في المحصلة يحمل مدلولا اجتماعيا أكثر منه مادي[11].

يعد مفهوم الهوية Identity من المفاهيم المهمة لأتباع النظرية البنائية ليس فقط لأنها تساعد على تحديد المصلحة للفاعل لكنها مهمة أيضاً لصناعة السياسة العامة للدولة .إذ يفترض البنائيون أن الهوية تمنح أو تحدد للفاعل دوراً في العلاقات الدولية؛ وبذلك سيتصرف الفاعل دوماً بما يراه ملائماً لهذا الدور، فعلى سبيل المثال أظهرت مجموعة من الدراسات أن الاعتقاد السائد بين الألمان بعد الحرب العالمية الثانية بأوروبية ألمانيا وبأهمية التكامل الأوروبي أدى إلى سياسات مختلفة عما سبق. كذلك اعتقاد البريطانيين وتحديد هويتهم بالعلاقات الأطلسية حدد دور بريطانيا في العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية. فضلاً عن ذلك يركز أتباع البنائية على العوامل والطرائق التي تحدد الهوية للفاعل وكيف تتغيّر هذه الهوية؟. فهم قريبون بذلك - إلى حد ما - من أتباع ما بعد الحداثة؛ وذلك بتوصيف ما يسمى بالآخر (Othering) وتوظيفها لهذا المنهج بتحليل الهوية وتوصيفها .وهذا الأسلوب يعتمد على أن لكل هوية نقيضاً أو معياراً مخالفاً له أو مغايرا [12].

فعدم وجود الآخر يلغي وجود الأنا والهوية. ولكن يتميّز البنائيون عن أتباع ما بعد الحداثة بأنهم لا ينطلقون من أسس لغوية أو فلسفية، بل من علم النفس الاجتماعي .فالدراسات العديدة لمجموعات أو جماعات إنسانية أظهرت أن هذه الجماعات تفرق بين من ينتمي إلى المجموعة ومن هو خارج هذه المجموعة (Insiders and Outsiders) ويكتسبون هويتهم من هذا التفريق، وهناك أمثلة عديدة تعطى على ذلك مثل الهوية الأوروبية ضد الهوية التركية، أو الهوية البريطانية ضد الهوية الأوروبية أو الهوية الأمريكية في مواجهة جماعات وأمم أخرى. والهوية بالنسبة إلى البنائيين لا تتغيّر بشكل سهل إلا إذا كان هناك تغيّر كبير جعل الوحدات الفاعلة تنخرط بعلاقات اجتماعية جديدة تسهم في تحديد هوية جديدة مثل الحرب العالمية الثانية بالنسبة إلى أوروبا، وأحداث 2001/09/11 بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية[13].

القطاعات الجديدة للأمن

عمل "باري بوزان" على توسيع قطاعات الأمن إلى عدة قطاعات: 1- سياسي 2- اقتصادي 3- اجتماعي 4- بيئي 5- عسكري، مؤكدا أن هذه القطاعات متشابكة وتعمل بصفة مرتبطة لتحقيق الأمن.

يرى "بوزان" أن قطاعات الأمن هي عبارة عن مناظر لتقريب صورة أو حال النظام الدولي.

لقد اعتُبر القطاع العسكري أهم قطاع لأن التهديدات كانت تعني كل ما هو مادي، فالدول بقاؤها مشروط بما تملكه من ترسانة عسكرية.

الأمن السياسي: يتعلق بعدد قوة المؤسسات ومدى تماسكها انطلاقا من مدى شرعية النظام السياسي.

الأمن الاقتصادي: يتعلق بمدى قدرة الدول على تأمين معيشة الأفراد وأيضا فتح الأسواق وتحقيق الرفاه.

يرى "بوزان" أن الشركات الضخمة يمكن أن تشكل تهديدات وتضر بسلامة الاقتصاد الوطني.

الأمن المجتمعي: يعتبر أهم قطاع لأن أحد مصادر التهديد هو الهوية في حالة وجود خطر هوياتي تصبح الدول مهددة، فالأفراد يتكتلون في حالة وجود ما يهدد معتقداتهم وأفكارهم أو ما يميز الجماعة عن الجماعة الأخرى.

يعنى الأمن المجتمعي بمدى قدرة مجتمع ما الحفاظ على سماته الخاصة في سياق من الظروف المتغيرة وتهديدات فعلية أو محتملة. وبدقة أكثر، فهو يرجع إلى استمرارية –ضمن شروط مقبولة للتطور- النماذج التقليدية للغة، الثقافة والروابط بالإضافة إلى الهوية والشعائر الدينية و الوطنية. بهذا النوع من التعريف.

وتجدر الإشارة إلى أن العديد من الصراعات المستعصية على الحل في العلاقات الدولية هي التي تحوي في ثناياها عناصر اجتماعية (مآزق اجتماعية). كما يجب التنويه بأن مفهوم الأمن المجتمعي جد معقد لتعامله مع الهويات والثقافات –التي تعتبر ذاتية وذات بناءات سياقية (contexctual constructions) – مما يقود في أغلب الأحيان إلى تبني سياسات عنصرية وإقصائية.

الأمن البيئي: يعتبر التهديد البيئي تهديدا عالميا فانبعاث الغاز وذوبان الجليد في الأنتركتيك يضر بسلامة وبأمن كل الدول، كذلك الجفاف والتصحر...إلخ.

وعليه، فهناك ارتباط قوي بين التدهور البيئي والأمن. فالنتائج الخطيرة لأضرار التدهور البيئي أصبحت تدرك على أنها أكثر أولوية من التهديدات الخارجية، إذ بإمكانها أن تفرز عنفا مسلحا على غرار الأزمات المرتبطة بمظاهر الندرة في الوارد الطبيعية والطاقوية وخصوصا المتعلقة بالماء في السنوات الأخيرة.

فالأمن البيئي أضحى بالغ الأهمية لأن المهددات في ازدياد وهو ما وجب إعادة تشكيل رؤى وقرارات جديدة لمجابهة هذا التحدي[14].

ثانيا: النظرية النقدية و الأمن

وضع "ماكس هوركايمر" Max Horkheimer في مقالته الشهيرة: النظرية النقدية والنظرية التقليدية (1937) الأساس لتمييز ما يعرف الآن بالمعرفة الوضعية عن المعرفة ما بعد الوضعية. حسب "هوركايمر"، يتوجه موضوع النظرية النقدية إلى الإنسان كمنتج لأشكاله المعيشية التي تتمظهر كوعي تاريخي تسعى بواسطته لتحرير الإنسان من زيف الاستعباد الذي أثقل كاهله. وبالمقابل تقوم النظرية النقدية على بناءات معرفية مؤسسة فيما دعاه "جورجي لوكاتش" György Lukács علوم البرجوازية (علم النفس، وعلم الاجتماع، وغيرها)، تلك التي تجري مقاربتها وفق أنماط فكرية ثنوية مثل: مجتمع مقابل جماعة، وثقافة مقابل حضارة، ودولة مقابل أمة، إلخ. تقوم هذه النظريات التقليدية، ومن بينها العلوم السياسية، بإنتاج معارف ينظر إليها بعين الرضا من طرف النظام القائم في المجتمع؛ لأنها تدعم استمراريته، وبالتالي هو يستمد شرعيته منها، وهي تستمد شرعيتها منه.

كانت الفلسفة الوضعية محل نقد منهجي وشرس من قبل جميع المنظرين الفرانكفورتيين على اختلاف أجيالهم و تنوع توجهاتهم. فبالنسبة لـ"هوركايمر"، تجسد الوضعية أو العلموية المفرطة شكلا جديدا من الهيمنة التي ميزت الرأسمالية المتطورة. فعبر اهتمامها بما هو موجود فقط هي تقر بالنظام القائم، وتعيق أي تغيير مناف له، و بالتالي، ترتبط بإنتاج شكل جديد من الهيمنة التقنية، حيث أن المعرفة النظرية التي سُخِّرت لفهم الطبيعة والتحكم فيها تم استخدامها أيضا للتحكم في الإنسان.[15]

من جهته انتقد "يورغن هابرماس" Jurgen Habermas في عمله المعرفة والمصلحة (1974) النزعة العلموية المفرطة للفلسفة الوضعية عبر تحليله للعلاقة الموجودة بين المعرفة والمصلحة. حسب "هابرماس" كل معرفة هي تعبير عن مصلحة كامنة وراء إنتاجها؛ لذلك، من أجل الوقوف على حقيقة معرفة معينة وكيفية تكونها، يجب علينا البحث عن المصلحة الكامنة وراء إنشائها. وفي هذا الصدد ميز هابرماس بين ثلاثة أنواع مختلفة من المعرفة، تجسد ثلاثة أشكال متنوعة من المصالح المشكلة لها: أولا، مصلحة تقنية، وتشير إلى استخدام العلم الإمبريقي لتحقيق المتطلبات المادية. ثانيا، مصلحة عملية، تتمحور حول التفاهم المبني بين الأفراد والجماعات عبر التواصل القائم ضمن حدود الاستعمال التداولي للغة. ثالثا، مصلحة إعتاقية (Emancipatory Interest) ، وتقوم على الأفعال و

الأقوال المشوهة الناجمة عن ممارسة القوة، والتي تشكل الحقل الذي يمارس فيه الانعتاق عبر عملية التأمل الذاتي.

مارست أفكار مدرسة فرانكفورت، خاصة أعمال "هوركايمر" على النظرية النقدية و"هابرماس" حول المعرفة والمصلحة، تأثيرا كبيرا على صياغة النظرية النقدية الدولية والدراسات الأمنية النقدية. ولكن بالرغم من ذلك، الاعتماد على الخلفية الفرانكفورتية ضمن النظرية الدولية النقدية لم يكن متكافئاً؛ الأمر الذي يعكس تعدد التوجهات والقراءات المتوفرة لأعمال المدرسة، خاصة في النظرية الدولية النقدية[16].

أعطت النظرية البنائية إطار فلسفي جديد وهو الإطار ال..... النقدي بمرجعية ماركسية عرف هذا الفكر باسم مدرسة فرانكفورت بإسهامات المفكر "ماكس هوركايمر" Max Horkheimer و"هابرماس" Habermas... إلخ. كان محور أفكار هذه النظرية النقد للحياة الاجتماعية بالارتكاز على فهم المجتمع وتناقضاته.

كان هوركايمر معنيا بتغيير المجتمع، وكان يعتقد بأن النظريات التي من شأنها تحقيق هذا التغيير لا يمكن تطويرها بالطريقة نفسها التي تقوم فيها العلوم الطبيعية بتطوير النظريات. فلا يمكن لعلماء الاجتماع أن يكونوا مثل علماء الطبيعة بمعنى أنهم مستقلون ونزيهون فيما يتعلق بموضوع دراستهم فهم جزء من المجتمع الذي يدرسونه. وفي مشاركة مهمة له في التفكير في طبيعة العلوم الاجتماعية، احتج هوركايمر بأن هناك ارتباطا وثيقا بين المعرفة و السلطة. وكان يعتقد بأن أهم القوى القادرة على التغيير في العلوم الاجتماعية هي القوى الاجتماعية وليس المنطق المستقل للأشياء التي يتم تفسيرها".

ويشير "هوركايمر" Horkheimer إلى أن النظرية النقدية هي في المقام الأول ليست نظرية للمعرفة أو نظرية للحقيقة، مع أنها جزء من المحاولات المستمرة التي تهدف للوصول إليها، انطلاقا من اهتماماتها بالجانب الفلسفي للعلاقات الاجتماعية، فهي لذلك محاولة جادة لإيجاد بديل نظري-نقدي واضح المعالم للوقوف أمام التيارات الفكرية والفلسفية التقليدية التي مارست أنواعا من السلطة والهيمنة. كما أكد "هوركايمر" Horkheimer على النظرية النقدية هي فلسفة اجتماعية هدفها نقد المجتمع وتعريته من خلال نقد النظام القائم والكشف عن جوانب الخلل فيه ورفضه إذا كان سلبيا. وبمعنى آخر تعرية المجتمع الصناعي-البرجوازي وعقلانيته التكنولوجية وما يرتبط بها من إيديولوجية، لأن نقد المجتمع، هو في الوقت ذاته، نقد ذاتي للأفكار

التي تصدر عنه.17 والذي انبثق عنه مفهوم الأمن الإنساني

ظهر مفهوم الأمن الإنساني سنة 1994 في البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة والذي أكد بدوره على أن الأمن يشمل الفرد أيضا ، فالفرد هو الوحدة المرجعية للأمن وليست شيئا مجردا كالدولة. كما اعتبر الأمن الإنساني التجسيد الفعلي لمفهوم النقديين عن الانعتاق والتحرر، لذا فقد جادل "كين بوث" وآخرون بضرورة توسيع مفهوم الأمن ليشمل كل ما من شأنه أن يحد من انعتاق الإنسان وحريته. وبهذا يكون المفهوم النقدي عن الأمن شاملا وأكثر عمقا لكونه يتشكل من تهديدات شاملة تتطلب استجابات شاملة بالمثل وغير مقتصرة حصريا على الدولة.

خاتمة:

أخذ مفهوم الأمن مسارات عدة انطلاقا من الدراسات التقليدية التي استندت بشكل أساسي على المنظار الواقعي في محاولة تفسير الظاهرة الأمنية، أين هيمنت منظومة مفاهيمية متكاملة تركز على الاعتبارات الخاصة بـ"الأمن الوطني" أو أمن الدولة القومية دون غيرها. حيث نُظر للدولة على أنها وحدة التحليل الأساسية ومحور أي سياسة أمنية، وأن الأولوية هي لتحقيق أمنها في مواجهة أي تهديدات عسكرية خارجية. بيد أنه مع بداية التسعينيات من القرن الماضي بدأت الدراسات الأمنية تتطور على قاعدة التساؤل حول إمكانية توسيع وتعميق مفهوم الأمن؛ توسيعه ليضم تهديدات عدا التهديد العسكري/الدَّولتي، وتعميق مرجعيته إلى وحدات أخرى غير الدولة. وبهذا فقد دخلت الدراسات الأمنية الواقعية في محاولة لتنقيح مفهومها عن الأمن مع الأخذ بعين الاعتبار كما يرى "والت" ضرورة الحفاظ على الانسجام والتناسق الفكري والعملي للمنظار الواقعي والدراسات الأمنية باعتباره يمثل الانشغال الابستيمولوجي الثابت الذي يجب أن يأطر مثل هذه العملية.

أما النظرية الليبرالية وإن تعددت تنويعاتها، فقد ركزت على الدور الهام الذي تؤديه المؤسسات الدولية في تحقيق التعاون والاستقرار. وعلى عكس الواقعيين الذين ركزوا على القراءة الجغرافية/العسكرية لمفهوم الأمن، فقد عمد أنصار التيار الليبرالي إلى تعريفه من منطلقات أوسع مؤكدين أهمية قضايا الثروة والرفاه والبيئة. كما أكد منظرو الليبرالية البنيوية على أهمية المتغير الديمقراطي في التحليل الأمني وهو ما عرف بنظرية "السلام الديمقراطي".

هنا وقد جاء الانتقاد الأهم لهذه التصورات الأمنية من خارج المنظار العقلاني، حيث شهدت فترة التسعينيات

من القرن الماضي تنامي لعدد من المقاربات النظرية البديلة –النظريات التكوينية- التي انبثقت عن النزعة الفلسفية ما بعد الوضعية. وقد جاءت تصوراتها الأمنية أكثر اتساعا وعمقا بتركيزها على البعد الاجتماعي والمعياري في دراسة الأمن الدولي؛ من خلال الأفكار التي جاءت بها النظريات النقدية.

الهوامش:

1- صليحة كبابي، "الدراسات الأمنية بين الاتجاهين التقليدي و الحديث"، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 38،2012، ص.237.

2- المرجع نفسه، ص.238.

3 - عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية و النظريات التكوينية (دار الخلدونية، الجزائر،2007)، ص.116.

4 - مُحَمَّد الطاهر عديلة، تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية: دراسة في المنطلقات و الأسس، (رسالة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر، باتنة)، 2015، ص.212.

5- أحمد مُحَمَّد أبو زيد، "كيف تتحرك الدول الصغري: نحو نظرية عامة"، مجلة العلوم السياسية، العدد44، 2012. ص.42.

6- مارتن غريفيثس و تيري أوكلاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية (الإمارات العربية المتحدة، مركز الخليج للأبحاث، 2008)، ص.395.

7- جون ميرشايمر، مأساة سياسة القوى العظمى، تر: مصطفى مُحَمَّد قاسم، (النشر العلمي و المطابع، المملكة العربية السعودية، 2012)، ص.6.

8- حمدوش رياض، "تطور مفهوم الأمن و الدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية"، (مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات الدولية جامعة منتوري قسنطينة)،2008، ص.279.

9- خالد معمري، التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة: دراسة الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر، (جامعة باتنة: مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات الدولية، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2009)، ص.108.

10- جويدة حمزاوي، التصور الأمني الأوربي: نحو بنية أمنية شاملة و هوية إستراتيجية في المتوسط (باتنة: جامعة الحاج لخضر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، 2011/2010)، ص.45.

11- المرجع نفسه، ص.47.

12- خالد المصري، "النظرية البنائية في العلاقات الدولية"، (مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية،العدد 2،2014) ص.326.

13- المرجع نفسه، ص.327.

14- غراهام إيفانس و جيفري نوينهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، مادة (البيئة)، تر: مركز الخليج للأبحاث، دبي: مركز الخليج للأبحاث 1997، ص.85.

15- سيد أحمد قوجيلي، الدراسات الأمنية النقدية: مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن، (عمان، المركز العلمي للدراسات السياسية،2014)، ص.20.

16- المرجع نفسه، ص.20.

17- المرجع نفسه، ص.145.